

## الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة

### لدخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ

اليوم الموافق 16 آذار/مارس 2018، يكون قد مر على دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ عشر سنوات كاملة، فبعد موافقة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في 23 أيار/مايو 2004 على الميثاق، دخل الميثاق حيز النفاذ في 16 آذار/مارس 2008 عند استيفاء عدد التصديقات اللازم.

ويعد الميثاق العربي لحقوق الإنسان أبرز معالم التطور الذي شهدته جهود جامعة الدول العربية في مجال احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث أنه الوثيقة الأساسية والوحيدة في إطار الجامعة التي تُعنى بمختلف فئات حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولم يكن إصدار الميثاق بالأمر اليسير، فقد استغرقت عملية صياغته والتفاوض حوله سنوات عديدة حتى تكلفت جهود الدول العربية في هذا الخصوص بالنجاح في عام 2004. وقد حرص الميثاق على تحقيق التوازن فيما بين المعايير العالمية لحقوق الإنسان والخصوصية العربية وتحديداً الثوابت الدينية والثقافية للدول العربية، حيث أشارت ديباجته إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي الوقت ذاته أكد الميثاق على قيمة الوحدة العربية ومبادئ الدين الإسلامي والديانات السماوية الأخرى. ويضم الميثاق محورين أساسيين وهما: التزام الدول الأطراف فيه باتخاذ إجراءات تشريعية وغير تشريعية لتعزيز وحماية الحقوق والحريات الواردة فيه، وإنشاء آلية إقليمية - وهي لجنة حقوق الإنسان العربية- لرصد مدى وفاء الدول الأطراف فيه بالتزاماتها ومعاونتها في تحقيق هذا الالتزام.

إن الاحتفال بمرور عقد كامل على دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ يوفر فرصة سانحة لتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالإنفاذ الفعال للحقوق والحريات الواردة فيه وكذلك التحديات والفرص التي لاتزال قائمة في هذا الخصوص.

وقد شهدت السنوات العشر الماضية عدة تطورات هامة، حيث ارتفع عدد الدول المصدقة على الميثاق ليصل إلى 14 دولة عربية، كما بدأت لجنة حقوق الإنسان العربية عملها في مايو 2009 حيث قامت بإبداء ملاحظاتها وتقديم التوصيات الواجب اتخاذها طبقاً لأهداف الميثاق بعد دراسة عشرة تقارير أولية وثلاثة تقارير دورية للدول الأطراف بشأن تنفيذ التزاماتهم بموجب الميثاق. وحرصت لجنة حقوق الإنسان العربية على تطوير آليات عملها لاسيما فيما يتعلق بالخطوط الاستراتيجية للدول الأطراف ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الانسان، في إعداد التقارير المقدمة للجنة وكذلك تطوير صياغة ومضمون ملاحظاتها وتوصياتها المقدمة للدول الأطراف. كما عقدت اللجنة عدة ورش تعريفية بالميثاق والآليات المنظمة لعمل اللجنة، للجهات والمؤسسات الحكومية، والسلطة التشريعية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان في عدة دول أطراف وغير الأطراف في الميثاق. وحرصت اللجنة كذلك على القيام بدور نشط في تنظيم ورش عمل وندوات ومؤتمرات حول عدد من قضايا حقوق الإنسان المتخصصة. كما نسجت شراكات مع الآليات الأممية والإقليمية النظرية، ووقعت مذكرات تفاهم لتأطير مجالات التعاون مع كل من البرلمان العربي والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ولايزال الطريق أمام الأعمال الفعال والكامل للحقوق والحريات المتضمنة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان طويلاً، فلم تصادق بعد ثمانية دول عربية على الميثاق. كما شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الماضية تطورات متلاحقة ومتعاقبة وغير مسبوقه أثرت بشكل مباشر على مستوى تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب الميثاق. فالإرهاب الذي تعاني من ويلاتة العديد من الدول العربية يشكل أحد أشد انتهاكات حقوق الإنسان على الإطلاق، فضلاً عن تقويضه للأمن وللسلام

الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، فإن معركة الدول العربية لمواجهة الإرهاب قد أثرت بدورها بشكل كبير على مجمل حقوق الإنسان في الدول العربية، وكذلك على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتيجة تقويض القدرة الاقتصادية للدول.

أما بالنسبة للجهاز المستأمن على رصد ومتابعة احترام الحقوق والحريات المتضمنة في الميثاق –أي لجنة حقوق الإنسان العربية- فهي تواجه بدورها عدة تحديات، ولكن على الرغم من تلك التحديات، فإن اللجنة عازمة على مواصلة تطوير عملها وزيادة فعاليتها بما ينعكس إيجابياً على الهدف الأسمى الذي أنشئت من أجله، وهو تعزيز حماية حقوق الإنسان في الدول العربية كما وردت في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري قد قرر أن يكون شعار الإحتفالية باليوم العربي لحقوق الإنسان هذا العام هو "حقوق الإنسان والتنمية المستدامة"، وفي هذا السياق عقدت اللجنة يوم 14 مارس/ آذار 2018 ندوة حول "دور السلطة القضائية في تحقيق التنمية المستدامة"، بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة ومؤسسات العمل العربي المشترك والدول العربية ومجموعة من القضاة والخبراء في مجال حقوق الإنسان.

ما من شك أن المناسبة التي نشهدها اليوم بمرور عقد كامل على دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ تدعو اللجنة الدول العربية إلى الإحتفال باليوم العربي لحقوق الإنسان، كما تدعو جميع أطراف العمل العربي المشترك إلى الحفاظ على المكتسبات الهامة التي حققها في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وإلى مضاعفة الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات ذات الصلة بحيث تتم ترجمة الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق إلى واقع عملي ملموس على النحو الأكمل.